نتابع ما تحدثنا به في المحاضرة السابقة عن أسباب الخلاف بين نحاة مدرسة البصرة ونحاة مدرسة الكوفة وأقول:

إن الخلاف النحوي الذي نقصد الحديث عنه بين مدرستي البصرة والكوفة يختلف عمّا تقدم لأنه ينبثق عن خصائص تتصف بها كل مدرسة من هاتين المدرستين فهو خلاف منهجي والحقُ أن ميدان النحو بقي في أيدي البصريين وحدهم قرناً كاملاً من الزمان حيث تنبه الكوفيون إلى ضرورة مشاركتهم في هذا العلم، وظهر عندهم مشتغلون في النحو وكان أولهم أبو جعفر الروآسي وعمه معاذ الهراء، ويقابل هذا عند البصريين الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وفي هذه المرحلة بقي نحويو البصرة هم شيوخ النحو الذين تتجه إليهم همم الكوفيين للأخذ عنهم.

أما الطبقة الكوفية الثانية التي ستحاول الكوفة بها أن تقيم نحواً مميزاً ينافس النحو البصري في طبقة الكسائي الذي أخذ عن أبي جعفر الروآسي واتجه إلى البصرة وسمع عن الخليل فأعجب بغزارة علمه؛ فسأله من أين لك هذا فقال الخليل إنه من بوادي نجد والحجاز وتهامّة؛ فشمر الكسائي عن ساعد الجدِّ ولحق بتلك البوادي فترة طويلة ثم جاء بعده وعاصره الفرّاء الكوفي الذي كان يقرأ كتاب سيبويه سراً ويشنّع عليه وبذلك تبدأ بذور الرغبة في المخالفة في نفوس الكوفيين طمعاً في منافسة البصريين والظهور عليهم....

وفي عهد الكسائي وسيبويه نلحظ أولى بذور التنافس العلمي بين هذين العالمين لكن هذا التنافس لم يصل بنا بعد إلى أن يغدو ممثلاً للخلاف بين المذهبين البصري والكوفي فكان علينا أن ننتظر قدوم وظهور المبرد وثعلب ليبدأ بهما وبمن بعدهما ما يمكن أن يسمى خلاف بين مدرستين.

ويخطر في بالنا كثير من التساؤولات عن أسباب هذا الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي فنلاحظ أن هناك أسباباً لا علاقة للعلم بها وآخرى علميّة أي أسباب سياسية وأسباب اجتماعية, فمجتمع البصرة يغلب عليه العنصر العربي والتقاليد العربية على حين حفل مجتمع الكوفة بالعنصر الأعجمي مما أورثه بعض التساهل واللين, وانعكس ذلك على قواعد اللغة العربية, ومايخفى عليكم الصراع القبلي بين المدنينتين البصرة والكوفة وكذلك لا يخلو الخلاف من عنصر شخصي يقوم على الحسد والرغبة في السبق إلى قصور الأمراء سعياً إلى مكانة اجتماعية أو إلى رزق موسّع حتى إن خلاف سيبويه والكسائي يحمل قدراً من هذا العنصر الشخصي, وكذلك التنافس بين البلدان المتجاورة, فالكوفي حريص أن يشتهر كوفي أخر ليكون لمدينته المكانة الأسمى والسبق المشهود هذا مألوف في كل العصور, فالطرائف التي تقال بين حمص وحماه شاهد على ذلك.

أعود وأقول إن المدرسة البصرية اتصفت بالتشدد والحذر في تحصيل المادة اللغوية فلا يأخذون عن فصحاء العرب قبل أن يتأكدوا من سلامة لغتهم وكانوا يجرون الامتحان تلو الامتحان ليتأكدوا من فصاحة هؤلاء, وكذلك عُرف عن البصريين غزارة الاطلاع اللغوي فالبصرة حافلة بالفصحاء وفيها سوق المربد للآدب واللغة وبذلك كان أهل البصرة يتريثون طويلاً ليتحققوا من اضطراد الظاهرة التي يريدون أن يضعوا لها القاعدة في أغلب لغات العرب, فإذا ظهرت لهم رواية شذّت عن هذه القاعدة (الغالبة) عللوه بإحدى الطرائق إما أن يؤولوه أو أن يعدّوه ضرورة شعرية أما أهل الكوفة فكانوا يتساهلون في أخذ الشواهد ولا يتحققون من مصادرها فكانوا يقيمون القاعدة على شاهد واحد, ولعلّ خلف الأحمر وحمّاد الراوية خير مثال على ذلك والحديث يطول عن أسباب الخلاف وطريقة اختيار الشواهد وغير ذلك فهذا عرض أضعه بين أيديكم للاطلاع على أسباب الخلاف بين هذين المذهبين, وقد ألفت مؤلفات كثيرة في هذا الموضوع, ولكن لم يصل إلينا سوى كتابي الإنصاف ومسائل خلافية في النحو وهما مطبوعان ومنشوران وقد اخترنا من كتاب الإنصاف خمس مسائل هي:

١- الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه؟
٢- مِيم اللُّهُمَّ.
٣- علامة إعراب الأسماء الستة.
٤- اسم "لا" المفرد: أهو مبني أم معرب؟
٥- العامل في الاسم الواقع بعد اسم "لولا".

<u>ملاحظة: المحاضرات مطلوبة من الكتاب الجامعي المقرر حصراً وعنوانه "النحو ومسائله"</u>

١- الفعل والمصدر: أيهما مشتق من صاحبه؟

قبل أن نبدأ الحديث عن هذه المسألة لابد من تعريف المصدر والفعل لنرى أيهما مشتق من صاحبه.

المصدر: هو ما دل على <u>حدث</u> ولكنه غير مقترن بزمن.

الفعل: هو ما دل على <u>حدث</u> ولكن مقترن بزمن.

إذاً الأول حر غير مقترن والثاني مقيد بالزمن /الماضي – الحاضر – المستقبل/

رأي الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه.

<u>حجج الكوفيين:</u>

١- المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلُّ لاعتلال الفعل، نحو قَاَمَ أصلها قِوَاماً قلبت الواو ياءً لمجانسة كسرة القاف فلما صح المصدر لصحة الفعل واعتل لاعتلاله.
٢- الفعل يعمل في المصدر نحو ضربتُ ضرباً فتنصب ضرباً بـ "ضربت" فوجب أن يكون المصدر فرعاً له.
٣- يذكر المصدر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد.
٤- الذي يؤكد ذلك أننا نجد أفعالاً لا مصادر لها نحو:(نعم – بئس – عسى - .....) فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً ما خلا من هذه الأفعال.
٥- المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فعل ويفعل.
٦- لا يقال سمي المصدر مصدراً لصدور الفعل عنه.

رأي البصريين:

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعاً عليه.

حجج البصريين:

١- المصدر يدل على زمن مطلق والفعل يدل على زمن معين.
٢- المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل لا يقوم بنفسه.
٣- الفعل يدل بصيغته على شيئين: الحدث، الزمان المحصّل، والمصدر على شيء واحد وهو الحدث والواحد أصل الاثنين والبسيط أصل المركب.
٤- المصدر له مثال واحد والفعل له أمثلة.
٥- الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل.
٦- لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ولم يختلف كما تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين.
٧- لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث.
٨- الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم: أكرم إكرام بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف الهمزة.
٩- الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً، فإن المصدر هو الموضوع الذي يصدر عنه.

الرد على حجج الكوفيين:

أولاً المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله: الرّدّ عليه من ثلاثة أوجه:

أ- المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً نحو ضربته ضرباً.

ب- قولنا: صحّ لصحّة الفعل، واعتلّ لاعتلاله، طلباً للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية.

ت- يجوز أن يكون المصدر أصلاً للفعل، ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كبناء المضارع على السكون حملاً على الماضي المبني على السكون.

ثانياً الفعل يعمل في المصدر، فيجب أن يكون أصلاً والجواب عنه من وجهين.

أ- الاجماع منعقد على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء.

ب- معنى قولنا ضرب ضرباً، أي أوقع ضرباً، الضرب معقول قبل إيقاع الفعل.

ثالثاً المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكدَّ قبل رتبة المؤكدِّ هذا لا يدل على الأصالة والفرعية.

رابعاً قولهم نجد أفعالاً لا مصادر لها: خلو هذه الأفعال من مصادر مستعملة، لا يخرج المصدر عن كونه أصلاً، وأن الفعل فرعاً عليه، لأنه قد يستعمل الفرع ويهجر الأصل نحو: طير عبابيد.

خامساً قولهم المصدر لا يتصور مالم يكن له فعل فاعل والفعل وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ هذا باطل لأن الفعل ما يدل عليه المصدر نحو الضرب، وما نسميه من فعلاً من فَعَلَ ويَفْعَلُ إنما إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمن معين.

سادساً المراد بالمصدر اسم المفعول لا الموضع نحو: مركبٌ فارهٌ، مشربٌ عذبٌ أي مركوب ومشروب، الجواب عنه:

أ- إذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يعدل عن الظاهر إلا بدليل، والظاهر يوجد أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول، فوجب الحمل على الظاهر.

ب- قوله مركبٌ فارهٌ ومشربٌ عذبٌ يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب، وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة مجازاً كما يقال: جرى النهر، فالنهر لا يجري وإنما يجري الماء فيه.

أبنائي الطلاب هذا الموجز لا يغني عن الكتاب، ولذلك لابدّ من العودة إلى الكتاب المقرر ودراسة البحث.

أتمنى التوفيق والسداد.